### لمواجهة استمرار فتح بعض حساباتهم المصرفية بما ينطوي على مخاطر إساءة استخدامها في أنشطة غير مشروعة أو تنفيذ عمليات احتيال مالي

# «البنوك» تشدد الرقابة على حسابات الوافدين المنتهية تصاريح عملهم

- ربط آلي بين «المعلومات المدنية» والبنوك لإتاحة أرقام وأسماء العمالة المنتهية تصاريح عملهم
- «المركزي» يشدد على مراقبي الالتزام بتعزيز تقاريرهم بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية
- طالبهم ببيان المعاملات غير العادية أو المعقدة التي تم تحديدها والتي تتطلب المزيد من التحقيق
- تقديم ملخص تنفيذي يعطي لمحة للنتائج والمخاطر التي تم اكتشافها والإجراءات التي يجب اتخاذها

علي إبراهيم

أصدر بنك الكويت المركزي تعميما إلى البنوك المحلية بشأن تشديد الرقابة على الحسابات المصرفية للعمالة الوافدة التي انتهت تصاريح عملها بالبلاد، حيث جرى التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية للربط الآلي مع البنوك لتوفير ملف يتضمن بيان بالأرقام المدنية وأسماء تلك العمالة.

وجاء في التعميم الصادر عن «المركزي»، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أنه لوحظ في بعض الحالات عدم توافر معلومات كافية لدى البنوك بشأن العمالة الوافدة التي تم إنهاء تصاريح عملها، الأمر الذي قد يحول دون إمكانية تحديث بياناتهم بالشكل المطلوب، ويترتب عليه استمرار بعض الحسابات المصرفية مفتوحة لتلك العمالة، بما ينطوي على مخاطر محتملة تتمثل في إساءة استخدام تلك الحسابات في أنشطة غير مشروعة او في تنفيذ عمليات احتيال مالي.

وذكر «المركزي» أنه في ضوء التنسيق الذي تم مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فقد تم إتاحة خدمة الربط الآلي بين الهيئة والبنوك، لتوفير ملف يتضمن بيان بالأرقام المدنية وأسماء العمالة المشار إليها، مشددا على ضرورة الاشتراك بهذه الخدمة، واستكمال اجراءات الربط الآلي مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بما يمكن البنوك من تحديث بيانات العملاء ذات الصلة بصورة منتظمة، وتطبيق متطلبات مبدأ «اعرف عميلك» على النحو السليم، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال تلك الحسابات وفقا للأنظمة والتعليمات المعمول بها.

وكان بنك الكويت المركزي قد عمم على البنوك قبل فترة بشأن متطلبات الالتزام بمبدأ «اعرف عميلك»، وما يرتبط به من ضرورة تحديث بيانات العملاء بصورة دورية وفقا لمستوى المخاطر المرتبطة بهم.

#### مراقبو الالتزام

وفي سياق متصل، شدد بنك الكويت المركزي، في تعميم آخر، على جميع شركات الصرافة وشركات التمويل ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية، بأنه يتعين على مراقب الالتزام بتلك الكيانات تعزيز مضمون التقارير المعدة من جانبه للعرض على مجلس الإدارة أو الشركاء والإدارة العليا بما يتوافق مع افضل الممارسات الدولية، مطالبا باتخاذ اللازم في هذا الشأن اعتبارا من أول أبريل الجاري.

ويأتي ذلك في إطار أهمية تطوير التقارير المعدة من قبل مراقب الالتزام والتي تتضمن كل الجهود المبذولة في مجال الالتزام بمتطلبات القانون رقم 106 لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية ذات الصلة والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وكذلك ارتباط تقارير مراقب الالتزام بإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل على مستوى الشركة.

ويرى «المركزي» أن يتم تضمين التقرير بعض العناصر تتمثل كحد ادنى فيما يلي:

**أولاً:** الملخص التنفيذي: يتضمن نظرة عامة سريعة وسهلة الفهم على النقاط الرئيسية في التقرير، وهذا الجزء من التقرير مهم للغاية، لأنه يقدم لمحة موجزة عن اهم النتائج وأي مخاطر تم اكتشافها، والإجراءات التي يجب اتخاذها.

**ثانيا:** تقييم برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة: يتضمن تقييما شاملا لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة للشركة، ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى قياس مدى فاعلية البرنامج في المكافحة المطلوبة، مع تحديد اوجه القصور والمجالات التي تتطلب اجراءات تحسين بشأنها.

**ثالثا:** خطة العمل: لمعالجة كل من أوجه القصور التي تم تحديدها والمجالات التي تتطلب تعزيز برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة، حيث يهدف ذلك إلى توفير خطة زمنية قابلة للتنفيذ والمتابعة لمعالجة أي أوجه قصور وضمان التحسين المستمر لوظيفة الامتثال في الشركة.

**رابعا:** الخاتمة والتوصيات: تشمل الاستنتاجات والتوصيات وملخص النتائج الرئيسية من التقييم وتحليل أوجه القصور في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة في الشركة، مع تسليط الضوء على النقاط التي تحتاج إلى تحسين والتي قد تشمل ضعف البرامج التكنولوجية المستخدمة والنظم الآلية أو عدم كفاية الموظفين أو الافتقار إلى الخبرات المحددة في هذا المجال.

**خامسا:** الموافقة على التقرير: يتضمن مراجعة التقرير والموافقة عليه من قبل أعلى مستوى إداري في الشركة (مجلس الإدارة، أو المالك/ الشركاء) وتوثيق ذلك بالتقرير، بما يضمن أن الإدارة العليا على علم واطلاع وفهم للنتائج والتوصيات وفق ما ورد بالخطة الزمنية لإنجاز التقرير.

كما يتعين الإشارة إلى انه سيتم تقديم نسخة من التقرير إلى مفتشين بنك الكويت المركزي خلال مهام التفتيش الميدانية، مع اي تعليقات او ملاحظات من مجلس الإدارة او من المالك/ الشركاء بهذا الخصوص.

سادسا: الملاحق، يتضمن اي معلومات او مستندات داعمة ذات صلة، مثل الاحصائيات التفصيلية او تقارير التدقيق او مواد التدريب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1 ـ عدد العملاء مرتفعي المخاطر (الأشخاص المعرضين سياسيا ـ العملاء المرتبطين بتعاملات خارجية بغرض التداول في العملات الافتراضية ـ الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام)، مع بيان يتضمن عدد معاملاتهم خلال الفترة المعد عنها التقرير.

2 ـ بيان يوضح المستفيدين الحقيقيين من عملاء الشركة وإجراءات العناية الواجبة المعززة المتخذة في هذا الخصوص.

3 ـ عمليات التدقيق الداخلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة في الشركة.

4 ـ عدد الحالات التي تم تحديدها لعدم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة في الشركة.

5 ـ بيان يتضمن اخطارات الاشتباه المقدمة لوحدة التحريات المالية الكويتية.

6 ـ بيان يوضح برامج التدريب المقدمة لموظفي الشركة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة مع تاريخ البرنامج وعدد الموظفين والحضور، بما يشمل الشركاء/ أعضاء مجلس الإدارة.

7 ـ بيان يتضمن التحديثات او التغييرات التي تم اجراؤها على سياسات وإجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة في الشركة.

8 ـ بيان يتضمن التحديثات التي تمت بشأن انظمة التكنولوجيا والأنظمة الآلية الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة في الشركة.

9 ـ بيان يوضح المعاملات غير العادية او المعقدة التي تم تحديدها والتي تتطلب المزيد من التحقيق، وكذلك القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة التي اجرتها الجهات القانونية.

### قيمتها السوقية اقتربت من 53,5 مليار دينار باستمرار المسار الصاعد للجلسة الخامسة على التوالي

# «البورصة» تواصل ارتفاعاتها.. وتحقق 133 مليون دينار مكاسب

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تأكيد ثقة المستثمرين في مجمل أدائها مع استمرار المسار الصاعد للجلسة الخامسة على التوالي، رغم التحديات الجيوسياسية وسط توقعات تفاؤلية بخفض حدتها في ظل الحديث عن عودة أطراف النزاع لطاولة المفاوضات.

ومع كل إشارة لاستمرار التهدئة يتحسن أداء الأسواق المالية العالمية بما فيها أسواق المنطقة ومنها سوق الكويت المالي. ويعزز أداء البورصة معطى محليا مهما يتمثل في إعادة هيكلة المراكز الاستثمارية استعدادا لمرحلة الكشف عن التوزيعات النقدية والمنحة بعد الإفصاح عن النتائج المالية للعام المالي الماضي، حيث يعد موسم التوزيعات من أهم محركات سوق الأسهم.

وبناء على الحالة الإيجابية التي تعيشها بورصة الكويت في الوقت الحالي، تواصل تحقيق المكاسب السوقية بإضافة 133 مليون دينار أمس بنسبة ارتفاع 0,3٪ لتصل إلى 53,46 مليار دينار مقابل 53,32 مليار دينار الخميس الماضي، لتقترب من بلوغ مستوى 53,5 مليار دينار وهو مستوى أعلى مما كانت عليه القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت قبل اندلاع الحرب.

وكان لافتا استمرار ارتفاع مستوى السيولة المتدفقة للسوق لأعلى من 100 مليون دينار، وذلك ببلوغها أمس 108,9 ملايين دينار متراجعة بنسبة 25٪ عن سيولة ختام الأسبوع الماضي والبالغة 144,2 مليون دينار. مع استمرار تركز السيولة حول أسهم بنكية في مقدمتها بيت التمويل بـ 13,8 مليون دينار، تلاه سهم بنك وربة بـ 6,7 ملايين دينار، ثم الوطني بتداولات قيمتها 6,1 ملايين دينار، كما استهدفت السيولة اسهم تحظى باهتمام في الجلسات الأخيرة مثل تنظيف بـ 4,1 ملايين دينار، وسهم مراكز بتداولات قيمتها 3,7 ملايين دينار.

كما انخفضت أحجام التداول بنسبة 16٪ بكميات أسهم متداولة 471 مليون سهم مقابل 560 مليون سهم الخميس الماضي، وجاءت أسهم مشاريع ووطنية وتنظيف بصدارة قائمة الأكثر تداولا.

وقاد نشاط السوق أمس 8 قطاعات ارتفعت مؤشراتها الوزنية بنسب متفاوتة تصدرها قطاع تكنولوجيا بـ 20,8٪، تلاه قطاع سلع استهلاكية بـ 3,8٪، ما أدى إلى ارتفاع القيم السعرية لأسهم 81 شركة مقابل تراجع القيم السعرية لأسهم 30 شركة، واستقرارها لأسهم 21 شركة.

وأنهت جلسة أمس على ارتفاعات جماعية لمؤشراتها، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,08٪ بمكاسب 7,9 نقاط ليصل إلى 9521 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بشكل لافت بنسبة 1,15٪ بمكاسب 94,1 نقطة ليصل إلى 8298 نقطة وجاء هذا الارتفاع على وقع نشاط الأسهم المدرجة ضمن مكونات «رئيسي 50» الذي ارتفع بنسبة 1,6٪، وارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 0,25٪ بمكاسب 22,1 نقطة ليصل المؤشر إلى 8924 نقطة.

### تحركات السوق الفترة المقبلة مرهونة بتطورات المشهد الجيوسياسي

# الذهب يقترب من مستويات 4900 دولار

كونا: سجلت أسعار الذهب ارتفاعا ملحوظا مع نهاية تداولات الأسبوع الماضي لتغلق قرب مستوى 4879 دولارا للأونصة محققة مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي مع تحسن المعنويات في الأسواق العالمية وتراجع قيمة الدولار الأميركي.

وقال تقرير متخصص صادر عن شركة دار السبائك الكويتية أمس ان هذا الأداء الإيجابي جاء مدفوعا بإعلان إيران إعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة التجارية خلال فترة الهدنة، ما أسهم في تهدئة المخاوف المرتبطة بالإمدادات العالمية وخفف من الضغوط التضخمية بالتزامن مع تراجع أسعار النفط بشكل حاد.

وأضاف التقرير أن تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن قرب التوصل إلى اتفاق مع إيران عززت شهية المخاطرة لدى المستثمرين، ما أدى إلى انخفاض الدولار إلى أدنى مستوياته في سبعة أسابيع، وهو ما دعم بدوره أسعار الذهب باعتباره أصلا مقوما بالعملة الأميركية.

وأوضح أن أسواق المعادن النفيسة شهدت أداء قويا، حيث ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنسبة تقارب 1,5٪ خلال جلسة الجمعة في وقت سجلت الفضة مكاسب أسبوعية تجاوزت 7٪ مدعومة بتغير توقعات السياسة النقدية وتراجع عوائد السندات الأميركية.

وذكر أن انخفاض أسعار النفط بأكثر من 9٪ أسهم في تعزيز توقعات الأسواق باتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي نحو تبني سياسة نقدية أكثر مرونة مع تراجع احتمالات تشديد الفائدة، وهو ما وفر دعما إضافيا للذهب، وفي المقابل لاتزال حالة عدم اليقين قائمة مع استمرار الخلافات الجوهرية بين الولايات المتحدة وإيران خصوصا بشأن الملف النووي ما يبقي الأسواق في حالة ترقب حذر.

ومن الناحية الفنية، أوضح التقرير أن الذهب يواجه مستوى مقاومة رئيسيا قرب 4900 دولار، حيث فشل حتى الآن في اختراقه بشكل حاسم رغم تحسن الزخم الإيجابي المدعوم بمؤشرات فنية مثل مؤشر القوة النسبية.

وبين أن التوقعات تشير إلى أن تجاوز مستوى 4900 دولار قد يدفع الأسعار نحو 4950 دولارا ثم 5000 دولار للأونصة، وأن كسر مستوى 4750 دولارا قد يفتح المجال أمام موجة تصحيح نحو مستويات أدنى قرب 4700 دولار.

وأفاد بأن تحركات الذهب في الفترة المقبلة ستبقى مرهونة بتطورات المشهد الجيوسياسي، خصوصا احتمالات التوصل إلى اتفاق نهائي بين الولايات المتحدة وإيران إلى جانب بيانات الاقتصاد الكلي وقرارات البنوك المركزية التي ستحدد اتجاهات الأسواق العالمية خلال المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيد المحلي، قال تقرير «دار السبائك» إن هذه التطورات انعكست على السوق الكويتي، إذ بلغ سعر غرام الذهب عيار 24 نحو 48,525 دينارا (نحو 158 دولارا)، فيما سجل عيار 22 نحو 44,480 دينارا (نحو 149 دولارا)، فيما تراجعت أسعار الفضة إلى نحو 805 دنانير للكيلوغرام (نحو 2629 دولارا) وسط متابعة المستثمرين للتقلبات العالمية وتأثيرها على الطلب والاستثمار.

# اقتصادات الخليج تواصل أداءها المتماسك وتحقيق النمو رغم التقلبات

وكالات: قال الرئيس الإقليمي في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا لدى شركة «ماستركارد» العالمية ديمتريوس دوسيس إن اقتصادات دول الخليج تواصل تسجيل أداء متماسك رغم التحديات الجيوسياسية، مدعومة بمنظومات اقتصادية مرنة صممت لضمان استمرارية حركة التجارة والحفاظ على وتيرة النشاط الاقتصادي.

وذكر دوسيس ان الافتراض التقليدي الذي يربط التحديات بتباطؤ الاقتصاد لا ينطبق على واقع المنطقة حاليا، مشيرا إلى أن حركة التجارة مستمرة بوتيرة مستقرة وعلى نطاق واسع، في ظل تراكم طويل من التخطيط وبناء أنظمة قادرة على التكيف مع المتغيرات، وليس مجرد استجابات مؤقتة للأزمات.

وأضاف أن التحولات الجيوسياسية بالمنطقة، رغم تداعياتها، لم تضعف الأسس الاقتصادية، بل أظهرت قدرة الأنظمة المصممة للاستمرارية على الحفاظ على كفاءة الأداء وانتظام النشاط الاقتصادي.

ولفت إلى أن هذه المرونة تتجلى بوضوح في دول الخليج، حيث تواصل السعودية تنفيذ «رؤية 2030» بدعم من استثمارات صندوق الاستثمارات العامة، فيما تستفيد الإمارات من بنية تحتية رقمية متقدمة وأطر تنظيمية مرنة تعزز كفاءة الأنظمة المالية وسلاسل الإمداد.

وبين، خلال لقاء خاص مع «الشرق الأوسط»، أن مسار النمو في المنطقة لم يتراجع، بل تعزز بفضل الجاهزية المسبقة، وهو ما يفسر استمرار تدفق الاستثمارات الدولية، مدفوعة بقوة الأسس الاقتصادية واستقرار البيئة التنظيمية ووضوح استراتيجيات التنويع، الأمر الذي عزز مكانة الشرق الأوسط وجهة استثمارية طويلة الأمد.

وأشار إلى أن مظاهر المرونة لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية، بل تمتد إلى النشاط اليومي، حيث يواصل الأفراد في مدن مثل الرياض ودبي والدوحة الإنفاق ودعم الاقتصادات المحلية، في حين تظهر الشركات الصغيرة قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات، مما يعزز قاعدة الاستقرار الاقتصادي.